هذا الكتاب

وجه حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي منذ شهر أبريل 1989 نداء الى كافة القوى الوطنية لتشكيل «جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية».

هذه الجبهة تفترض أسسا وثوابت لابد من احترامها، إذ بدونها يصبح الحديث عن التكتل أو العمل الجبهوي من باب العبث والمناورات الفاسدة..

وارتباطا مع الوضع الراهن في بلادنا وبالقضايا الآنية والملحة المتعلقة بقيام جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية : هل تتوفر الشروط العملية لذلك ؟ هل توجد المحددات والثوابت الضرورية ؟ هل هناك قواسم مشتركة موضوعية في برامج القوى الوطنية الديمقراطية وإمكانية صياغة برنامج جبهوي مشترك ؟ ما هي اقتراحاتنا في البرامج ؟ ومن هي الأطراف المعنية يا ترى ؟ وما هي الطريقة التي نقترحها في بناء الجبهة ؟

المؤلف

- عبد الغني بوستة السرايري -

حول مسألة
الجبهة الوطنية الديمقراطية

- منشورات «الطريق» -

- عبد الغني بوستة السرايري -

حول مسألة الجبهة الوطنية الديمقراطية

- منشورات «الطريق» -

☐ الكتاب : حول مسألة الجبهة الوطنية الديمقراطية
☐ المؤلف : عبد الغني بوستة السرايري
☐ الإيداع القانوني : 1012 / 1993
☐ الطبعة : الأولى - دجنبر 1993
☐ تصميم وتصفيف : منشورات «الطريق»
3، زنقة طان - رقم 33 - شارع رحال المسكيني
- الدارالبيضاء 20.000 - الهاتف : 44.61.84 -
الفاكس : 44.61.85
☐ السحب : مطبعة التوفيق - الدارالبيضاء
☐ ردمك : 9981 - 9647 - 1 - 9

منذ فترة غير قليلة (بيان اللجنة المركزية لشهر أبريل 1989) طرح حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي دعوة رسمية علنية لتشكيل وبناء « جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية ». وهذا شعار يتسم بالدقة شكلا ومضمونا، إذ يشير ضمنيا الى غياب الديمقراطية في بلادنا ويوجه النداء لكافة القوى الوطنية للتكتل والنضال من أجل إرسائها. ولقد جاءت هذه الدعوة وهذا الشعار في سياق الأهداف النضالية التي سطرها الحزب لنفسه، حيث اعتبر مسألة قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية جزءا لايتجزأ من برنامجه. وقبل الشروع في تشريح هذا الشعار الهام والأساسي، يجدر بنا التأكيد على بعض التوضيحات والمحددات المنهجية.

أ ـ ثلاث محددات منهجية

1 ـ الاستراتيجي والمرحلي :

من المعروف أن حزب الطليعة يتبنى الاشتراكية العلمية كإيديولوجية ومنهج في التحليل، وأن من ضمن أهدافه الاستراتيجية : تحقيق الديمقراطية بمضمونها الشامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، بمحتواها الاشتراكي وبأساليب وأشكال الديمقراطية المباشرة الأكثر تقدما وشعبية. وبالتالي فإن الديمقراطية البورجوازية السائدة في العالم الغربي ليست بالنسبة إليه نموذجا يقتدى به، بل إن حزب الطليعة يفهم ويتبنى الديمقراطية بأبعادها التاريخية الإنسانية الدينامية، وقيمها الكونية الأكثر تقدما، ويسعى في المدى البعيد الى تشخيص تلك القيم في الواقع الملموس لبلادنا انسجاما مع التاريخ النضالي لشعبنا وما أفرزه عبر العصور من صيغ وقيم إيجابية. إذ لامعنى للكوني العام إلا بمحتواه المحلي الخاص.

إلا أن عمل حزب الطليعة لايقتصر على المستوى الإستراتيجي الطويل الأمد، بل إن اختياراته الايديولوجية والإستراتيجية ترتبط عضويا ببرنامجه المرحلي الذي عرضه على الشعب المغربي للإجابة على مقتضيات المرحلة الراهنة وظروفها الذاتية والموضوعية الملموسة، وموازين القوى الفعلية التي أفرزتها بين أنصار الديمقراطية من جهة، وأعدائها الواضحين أو المتسترين من جهة ثانية. وللتوضيح فإن حزب الطليعة لايدعو بقية الأطراف الوطنية إلى تشكيل جبهة للنضال من أجل الديمقراطية بمحتوى قناعاته الإيديولوجية الخاصة، بل إنه يطرح مرحليا العمل والنضال المشترك من أجل قيام أسس الديمقراطية ولو في

حدودها الدنيا. فالأمر يتعلق إذن بالبرنامج المرحلي الآني والمستعجل، وليس بالأفق الاستراتيجي الخاص بحزب الطليعة.

وإذا كان من الضروري تشخيص الواقع الراهن بكلمة واحدة، فإنه يتمثل في سيادة نظام لاديمقراطي وغياب الديمقراطية حتى بمعناها البورجوازي، وذلك بغياب أسسها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية. ومرد ذلك الى طبيعة البنيات السائدة كبنيات إقطاعية ـ رأسمالية ـ تابعة، وإلى طبيعة الطبقة الهجينة السائدة.

2 ـ مفهوم *التغيير الديمقراطي الشامل* :

وحزب الطليعة لايحلل ويشخص الواقع الحالي من أجل تحليله والتأمل فيه ، بل من أجل تغييره تغييرا شاملا نحو الأفضل وبما فيه مصلحة البلاد وشعبها، ومن ثم يوجه الدعوة لكافة الفعاليات والقوى الحية ببلادنا للعمل المشترك من أجل إحداث التغيير الديمقراطي الشامل والضروري. وإذا كان الجميع يرفع هذا الشعار بهذه الصيغة أو تلك ، فمن الضروري تحديد مضمونه بدقة : فماذا نريد تحديدا ؟ وما هي أهداف المرحلة في المجال الديمقراطي ؟

من وجهة نظرنا، فإن التغيير الديمقراطي المنشود لابد أن يشمل البنية الفوقية السائدة مصحوبا بتغييرات في البنية التحتية كذلك. وعلى رأس التغييرات في البنية الفوقية تأتي مسألة التعديل الجذري والشامل للدستور كأسمى قانون للبلاد، في اتجاه إرساء سيادة الشعب كمبدأ ديمقراطي لامحيد عنه، وقيام دولة الحق والقانون، ووضع الضمانات الكفيلة بفرض احترام حقوق الإنسان الكونية، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقيام مؤسسات تمثيلية فعلية عبر انتخابات حرة ونزيهة، مؤسسات تعكس إرادة الشعب واختياراته في كافة المجالات..

وهذا التغيير في البنية الفوقية على الصعيدين القانوني والايديولوجي، لابد أن يصاحبه تغيير في البنية التحتية، اقتصاديا واجتماعيا، في اتجاه تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، ووضع حد لكل المظاهر الإقطاعية في النشاط الاقتصادي ، الاجتماعي كمظاهر الاستبداد واستغلال السلطة والنفوذ والرشوة والمحسوبية ـ وفرض احترام حقوق المواطنة ، وسيادة القانون الذي يحمي حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحدد واجباته في آن معا ، ضمن مبادىء المساواة في الحظوظ والتنافس الإيجابي الحر والنزيه.

إن مجمل هذه التغييرات في المستويات القانونية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هي التي تشكل مضمون التغيير الديمقراطي. ولن يتأتى هذا التغيير إلا بإحداث تحول في موازين القوى الراهنة عبر النضال الديمقراطي السليم والمنسجم، إذ من الثابت تاريخيا أن المكتسبات الديمقراطية لاتمنح مجانا ، بل تنتزع عبر النضال والكفاح الشعبي المستميت.

3 ـ مفهوم *النضال الديمقراطي* :

وللتوضيح دائما ، فإن هذا النضال لا علاقة له بالنهج الانتخابي الموسمي الذي يتهافت وراء اقتسام الحصص والمقاعد ضمن مؤسسات مزورة تفتقد لأي مصداقية وشرعية شعبية وسياسية وحتى أدبية. بل يتعلق الأمر بالكفاح اليومي الدؤوب بعيدا عن المساومات والمتاجرات في غيبة عن الجماهير وضدا في مصالحها.

ومن منظورنا فإن هذا الكفاح يشتمل على حلقتين مترابطتين عضويا ومتكاملتين. **أولاهما** : حلقة الرفض الواعي للديمقراطية المخزنية الشكلية، والمقاطعة النضالية النشيطة لكل محاولة تستهدف تزوير الإرادة الشعبية عبر مؤسسات تتولى تقنين وتطبيع الاستبداد والحكم

المطلق باسم « الليبرالية »... **وثانيهما** : حلقة الفعل والنضال الديمقراطي اليومي الدؤوب في كافة الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والحقوقية والتربوية والثقافية والسياسية. إن هذا النضال الجماهيري الواسع النطاق الذي يستهدف الدفاع عن القوت اليومي للشعب الكادح، وفرض احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحريات الأساسية، وانتزاع وترسيخ المكاسب الديمقراطية واحد تلو الآخر.. إن النضال الديمقراطي بهذا المعنى لهو السبيل الوحيد لإحداث تغيير فعلي ملموس في موازين القوى لصالح الجماهير، وبفعلها الجماعي الواعي والمنظم ، وبالابتعاد تماما عن الشعارات الفوقية والمغامرات والطرح السياسي الانقلابي الذي أدى شعبنا ثمنه غاليا في غير ما مناسبة وبدون طائل.

إن التغيير الديمقراطي الحقيقي لايمكن أن يحققه سوى الشعب المغربي، وليس سواه من الأفراد والزعامات والمجموعات، مهما بلغت حنكتها ودهاؤها في حبك الشعارات الرنانة والتحالفات اللامبدئية، ومهما بلغت اجتهاداتها في الإسقاط التعسفي لرغباتها الذاتية على الواقع الموضوعي الملموس.

وعندما نتحدث عن الشعب المغربي فليس ككتلة هلامية فضفاضة، بل نعني بذلك شعبا واعيا منظما عبر قواه الحية ومنظماته الجماهيرية من نقابات عمالية وفلاحية، ونقابات التجار الصغار والحرفيين، وحركة طلابية مناضلة وجمعيات مهنية وحقوقية وثقافية وتربوية.. وباختصار جميع الفعاليات والإطارات بدون استثناء التي تنظم وتؤطر نضال الطبقات والشرائح الشعبية التي لها مصلحة موضوعية وذاتية في التغيير الديمقراطي. فالأمر يتعلق إذن بالكتلة الشعبية المنظمة في كافة الواجهات في صراعها التاريخي ضد الكتلة المستغلة (بالكسر) السائدة، من أجل انتزاع التغييرات الضرورية في البنيات التحتية والفوقية والتي بدونها ستظل وتستمر وتتعمق الأزمة الهيكلية المزمنة

التي تعيشها بلادنا والتي تعيق وتعرقل مسيرة شعبنا نحو التحرر والديمقراطية والتقدم.

وضمن هذا الصراع وهذه المهمة التاريخية للكتلة الشعبية فإن حزب الطليعة لايعطي لنفسه أكثر من دور العامل المساعد والمساهم في التأطير والتوعية ضمن عملية التغيير بالجماهير ومع الجماهير، دور الطليعة بمعنى الإقدام على الكفاح والعطاء والتضحية في الصفوف الأمامية (والذي لاعلاقة له بتاتا بالممارسات النخبوية البيروقراطية).

وبهذه المحددات الثلاث، فإن هذه المهمة التاريخية وهذا النضال الديمقراطي الواسع النطاق لايعني حزب الطليعة لوحده بل يعني كل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وكل القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد. وإذا كان النضال الديمقراطي قد حقق في السنين الأخيرة تقدما ملموسا ملحوظا على مستوى النضال الجماهيري في الواجهات النقابية والحقوقية على الخصوص ، فإنه لازال يتسم بنوع من التجزئة والتشتت، وهو في حاجة ماسة الى مزيد من الوحدة والتكتل وتجميع الجهود واستنهاضها واستثمارها بشكل عقلاني نحو الأهداف الديمقراطية المشتركة. ، ومن تم دعوة حزب الطليعة الى تشكيل « جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية ».

ب . أربعة ثوابت لابد منها

إلا أن مسألة الجبهة بالنسبة إلينا لاتعني تكتلا عشوائيا يجمع بين المعارضين بشكل عفوي تلقائي بدون مقاييس ولا ضوابط وبالاكتفاء بالشعارات بدون تحديد مضمونها. وبقدرما نعبر عن تفتحنا واستعدادنا للتعاون مع جميع القوى الديمقراطية بدون استثناء، بقدر ما نرى ضرورة احترام الأسس والثوابت التي لايمكن بدونها الحديث عن جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية سواء من الناحية النظرية أو في واقعنا المغربي الخاص أو بالنسبة لتجارب الشعوب عامة. وهذه الثوابت والضوابط نوجزها في النقاط الاربعة الآتية :

1 ـ المحتوى الطبقي ومبدأ الخط الفاصل :

إن مفهوم الجبهة الوطنية الديمقراطية يعني من أساسه قيام تكتل شعبي منظم يمثل كافة الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة لمصارعة التكتل اللاديمقراطي المستغل (بالكسر)، وذلك بوضع خط فاصل بين الكتلتين، خط ناصع واضح يفصل بين أنصار الديمقراطية وخدامها من جهة وأعدائها المستغلين (بالكسر) من جهة ثانية. ومع اختفاء هذا الخط الفاصل والقبول بالخلط والتداخل والتلغيم في الصف الوطني الديمقراطي، يفقد مفهوم الجبهة أي معنى ويصبح الحديث عنه من باب المهاترة والديماغوجية والتضليل على الناس. وبالتالي فلا يجوز لأي قوة وطنية أن تزكي الوضع اللاديمقراطي وتساهم في تطبيع تزوير الإرادة الشعبية، وتدعي الوطنية والديمقراطية في نفس الوقت. فتكون بمثابة من يشارك في جبهتين متعاديتين ومتناحرتين في نفس الوقت، أو بمثابة " الطابور الخامس " المندس في صفوف الديمقراطيين والمتواطىء مع

أعدائهم وخصومهم. وهذه الحالة تستدعي من الديمقراطيين كثيرا من الصبر وتحمل المشاق والمعاناة، والعمل الجاد الطويل النفس والصراع الديمقراطي النزيه لفضح المندسين وتعريتهم ومنعهم من التأثير على تنظيمات الجماهير وتصريف سياسة الطبقة السائدة داخلها.

هكذا فإن مبدأ الخط الفاصل مبدأ ثابت لامحيد عنه، وهو يجبر جميع القوى على اختيار موقعها بشكل واضح : إما مع كتلة وجبهة المستغلين المحافظين على الوضع اللاديمقراطي، وإما مع الجبهة الوطنية الديمقراطية المناضلة من أجل التغيير الديمقراطي، ولا مكانة لمن يريد الانتماء للجبهتين معا ..

2 ـ التحالف المبدئي

أما المبدأ الثاني فيقوم على أساس التحالف المبدئي، بمعنى الالتقاء الموضوعي الواعي والصريح والنزيه حول أهداف المرحلة بشكل استراتيجي (بمعنى استراتيجية المرحلة)، وهذا يقتضي احتفاظ كل مكون من مكونات الجبهة الوطنية الديمقراطية بقناعاته واختياراته الإيديولوجية وأهدافه البعيدة المدى الخاصة به، والتقائها كلها والتفافها وتحالفها من أجل إنجاز المهام المرحلية المستعجلة. وهذا التحالف لابد أن يكون مبدئيا ويبتعد عن مفهوم التكتل المصلحي الظرفي العابر، والحسابات الذاتية الضيقة، وأساليب الغش والعبث والانتهازية بشكليها اليميني واليساري. ونعني بالتحالف المبدئي ذاك الذي يرتبط بشكل عضوي بنضال الكتلة الشعبية من أجل إحداث التغيير الديمقراطي التاريخي كما أوضحناه، ويعطي الأسبقية لهذه المصلحة الجماعية الكبيرة ويضعها فوق المصالح الذاتية الصغيرة...

وإن مجرد وقفة تأمل موضوعية عند تجربة حركتنا الوطنية والتقدمية خلال العقود الماضية لمن شأنها أن تخبرنا عن فداحة الخسارات التي

ألحقتها بنا الحسابات والمناورات القاصرة، والتعصب الحزبي، والمزايدات الصبيانية ، الاصلاحية منها والمتطرفة ، والزعامات الفوقية الخاوية، والمناورات السياسية القيادية الطامعة في السلطة بأي ثمن وإن اقتضى ذلك التحالف مع الشيطان والمجازفة بأرواح المناضلين وأرواح ومصير ومستقبل الجماهير الشعبية عامة. كما أن المفارقة الصارخة ما بين ضخامة التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا من جهة، وهزالة المكاسب الديمقراطية من جهة ثانية، لايمكن أن نفسرها - على المستوى الذاتي للحركة التقدمية - سوى بطغيان أسلوب التلاعب هذا والسعي وراء المصالح والرغبات والنزوات الذاتية على حساب المصلحة العامة للجماهير، والتحالفات والتكتلات اللامبدئية من أجل الوصول الى السلطة ، زيادة على التراجعات والخيانات المتتالية في صف القيادات والأطر التقليدية منها والعصرية المثقفة والتي استمالتها الطبقة السائدة واستقطبتها ماديا ومعنويا وعمليا لصالح سياستها وخطتها وأهدافها الاستغلالية المقيتة.

ولمزيد من التوضيح، فإن أي تكتل أو جبهة يقوم على أسس مصلحية ظرفية عابرة، سينتهي لامحالة مع انتهاء المصالح والظروف التي قام من أجلها ، وسيشكل مرتعا للتنافس السلبي والصراعات الحلقية، زيادة على مساهمته في تشويه وتحوير مفهوم التحالف الجبهوي الأصيل، وضرب العزائم والمعنويات والارادات الجماهيرية في تجميع الجهود النضالية وتوحيدها. وبالتالي فإن مضار هذا النوع من التكتل أكثر من منافعه.. وهذا ما أثبتته بالملموس كل التجارب « الوحدوية » المغشوشة التي قامت على أساس ظروف انتخابية معينة، أو طمعا في تشكيل حكومة، مثل تجارب الكتلة الوطنية في السبعينات التي انتهت مع انتهاء الأغراض الإنتخابية التي قامت من أجلها ، أو تجربة الكتلة الراهنة التي تجتر التصدع والأوضاع المهترية المتناقضة.. إنها تجارب قامت على أساس التحالف الظرفي المصلحي على حساب التحالف المبدئي الإستراتيجي والإرادة السياسية المطابقة له.

3 البرنامج الديمقراطي

إن الجبهة الوطنية المبنية على أسس مبدئية، موضوعيا وذاتيا، لابد وأن تحدد لنفسها برنامجا واضحا، تتفق عليه جميع مكونات الجبهة عن قناعة والتزام، وتتعهد بتوظيف طاقاتها النضالية من أجل إنجازه بروح الوفاء والإخلاص للمبادىء والقيم والأهداف التي تجمع بين كل الأطراف وتعكس فعلا آمال وطموحات الكتلة الشعبية. ولمسألة البرنامج أهمية قصوى لكونه يسطر تلك الأهداف المرحلية ويقننها ويحصرها ويحددها، كما يحدد الوسائل والطرق والطاقات النضالية الضرورية لتحقيقها. وغالبا ما يطلق وصف « الحد الأدنى » على هذا البرنامج وهو وصف يستحق شيئا من التدقيق لأن الأمر لايتعلق في الحقيقة بإرادة مسبقة في تحجيم الأهداف والاكتفاء قصرا بما هو دنيوي. زيادة على أن المسألة تتسم بكثير من النسبية، لأن أهدافا « حد أدنى» قد تغطي أحيانا مرحلة استراتجية بكاملها، وقد تشكل الحد الأقصى الذي بإمكان المرحلة أن تستعمله بناء على موازين القوى الحقيقية موضوعيا وذاتيا.

هكذا فإن الأمر لايتعلق لا ب « الحد الأدنى » بالمعنى الإصلاحي القاصر ، ولا ب « الحد الأقصى » بالمعنى المتطرف المغامر، بل المطروح هو الاعتماد أولا وقبل كل شيء على نقاط الالتقاء والاتفاق التي تشكل القاسم المشترك في البرامج الخاصة لكل طرف من أطراف الجبهة، والتركيز على هذا القاسم المشترك في صياغة البرنامج الواقعي الذي يجيب على متطلبات المرحلة بشكل صحيح موضوعيا وذاتيا دونما مزايدة أو مناقصة. هذا مع وضع نقاط الخلاف المستعصية جانبا بعد استكشافها وحصرها وتحديدها بشكل صريح وترك إمكانية حلها وتجاوزها للمستقبل وللدينامية التي سيخلقها العمل المشترك والنقاش والجدل الديمقراطي على ضوء النتائج الملموسة والمعطيات والمستجدات

التي سيفرزها تطور الساحة النضالية.

وبقدر ما يستجيب البرنامج لحاجيات النضال الديمقراطي، ويغطي الأهداف الواقعية للمرحلة، ويكتسي طابعا مبدئيا كفاحيا، بقدر ما يوفر الأسس النظرية لقيام جبهة ديمقراطية أصيلة، كما يوفر الأساس الموضوعي لامتحان الممارسة والمقياس السليم لتقييم مدى إخلاص كل طرف لالتزاماته الوحدوية وعطاءاته النضالية، ومدى تقدم (أو تأخر) الجميع نحو تحقيق المكاسب الديمقراطية الموصلة للأهداف المشتركة المتفق عليها والمسطرة في البرنامج.

إن تحديد برنامج الجبهة الموضوعي السليم هو الذي يقطع الطريق أمام قيامها في شكل تكتل ظرفي لامبدئي أو على أسس ذاتية محضة تضع مسألة البرنامج جانبا لتستبدلها بالاعتبارات الزبونية أو الزعاماتية أو المزاجية والعاطفية الشعبوية، بخلفية الاستقطاب والاحتواء والتحريك من وراء الستار لدفع الجميع في مخطط خفي خاص (« بالتسمسير» كما يقال بالعامية)، كما أنه يجنب الإقصاء التعسفي لهذا الطرف أو ذاك بناء على الأحكام المسبقة والمواقف المتزمتة.

وتبقى القاعدة العامة، بعد تحديد البرنامج الجبهوي الصحيح بشكل جماعي وديمقراطي، هي أن يكون الباب مفتوحا على قدم المساواة لكل منظمة أو حزب أو جمعية أو نقابة للإنخراط في الجبهة، بدون شروط ولا أحكام مسبقة، عدى الإلتزام بالبرنامج ومقتضياته العملية، كمقياس وحيد في الإنخراط و العضوية، وكمعيار أوحد لإمتحان مدى مصداقية ووفاء كل طرف على حدة..

وخلاصة القول إن برنامج الجبهة هو الميثاق السياسي والمبدئي والأخلاقي في آن معا، الذي يسطر ويقنن التزام وتعهد كل أطراف الجبهة للعمل بإخلاص وتفان ووفاء لخدمة الأهداف الوطنية والديمقراطية المشتركة، باعتبارها أهدافا تعلو فوق الإعتبارات والمصالح الذاتية الخاصة ومن تم أهميته البالغة القصوى.

وتجدر الإشارة الى أن البرنامج لايقتصر - عندما تتوفر الإرادة والعزيمة السياسية لدى الجميع - على تسطير الأهداف المشتركة بشكل مجرد، في إطار اتفاق سياسي من أعلى، أو اتفاق « الأركان السياسية » العليا، بقدرما يجب أن يكون انعكاسا لإرادة سياسية في كافة المستويات القيادية والقاعدية، لأن الوحدة النضالية في القاعدة، وعلى أسس مبدئية سليمة، هي الضمان الفعلي لإخراج البرنامج الى حيز التطبيق، حتى لايظل مجرد حبر على ورق أو مجرد اتفاق سياسي شكلي يوفر « راحة البال» للقيادات ويبقى لها مفتوحا واسعا باب الحسابات الذاتية والمناورات والانفصام بين التصريحات والنيات المعلنة من جهة، وواقع الممارسة العملية من جهة ثانية.

وإذا أكدنا فيما سبق على بعض القيم الأخلاقية في التعامل السياسي مثل قيم الوفاء للمبادىء والإخلاص والتفاني في خدمتها ، والنزاهة واحترام التعهدات.. فليس معنى ذلك التقليل من العوامل الموضوعية لفائدة تغليب الاعتبارات الذاتية أو المثالية، بل إنه من باب الإيمان العميق بالترابط العضوي بين الموضوعي والذاتي، والتكامل الجدلي الحتمي فيما بينهما، وبأهمية ودور العزيمة والإرادة الذاتية في التغيير، عندما تتوفر أسسه الموضوعية. والحالة أن تلك الأسس متوفرة في بلادنا، وأن القيم السلوكية التي ركزنا عليها هي قيم نابعة من صلب ثرات شعبنا ومكتسباته التقدمية الأصيلة، وهي لازالت حية صامدة في الأوساط الشعبية رغم ما لحقها من تدمير ومحاربة وتعفن على يد الطبقة السائدة وأتباعها الوسطاء الذيليين.

4 - الديمقراطية الداخلية

وإذا كان البرنامج يكتسي أهمية قصوى في قيام الجبهة وبشكل عمودها الفقري ، فإن السير الداخلي للجبهة على أسس ديمقراطية لايقل

أهمية وحيوية.

واعتماد الديمقراطية الداخلية يعني بطبيعة الحال نبذ كل الأساليب المناقضة لها مثل السلطوية والهيمنة والاحتواء والانفراد بالقرارات الاساسية والزعامات المبنية على الأوهام والشعارات. والديمقراطية الداخلية تبدأ أول ما تبدأ، من طريقة تأسيس الجبهة نفسها، ولابد أن تواكب سيرها باستمرار كشرط أساسي لامحيد عنه. وإذا كانت الجبهة تسعى فعلا الى تحقيق الديمقراطية في البلاد، فلا بد أن تبدأ من ذاتها، لأن « فاقد الشيء لايعطيه » كما يقال.

ونعني بطريقة التأسيس مسألتين : تحديد مكونات الجبهة من جهة، والاتفاق حول البرنامج من جهة ثانية. وكلا المسألتين يجب أن يتم حلهما عن طريق الاستشارات والحوارات الديمقراطية الواسعة النطاق، وإشراك جميع الأطراف المعنية أو التي من شأنها أن تكون كذلك بدون استثناء، إشراكها في كل مراحل التحضير، بدءا من وضع الفكرة بحد ذاتها وصولا الى التأسيس الرسمي، ومرورا بكل مراحل التشاور والحوار و « التفاوض » حول البرنامج وطرق تنفيذه. في كل هذه المراحل يجب أن تسود الديمقراطية بروح المسؤولية العالية، كحقوق وواجبات بعيدا عن الأسلوب البيروقراطي والأسلوب العفوي الفوضوي لأن كلا الأسلوبين يؤديان حتما للعرقلة والباب المسدود. وبقدر ما تسود الحوارات والمشاورات الواسعة في مرحلة التأسيس، وتكتسي الخطوات التحضيرية العملية طابعها الديمقراطي السليم - بدون غرور ولاتعالي ولا ادعاء امتلاك الحقيقة ولاتطرف ولا انتهازية يسارية أو يمينية أو غيرها من أمراض البورجوازية الصغيرة - بقدر ما توفر الجبهة لنفسها ضمانات الإنطلاق على أسس صلبة متينة، وبقدر ما يحس ويقتنع الجميع أن البرنامج برنامجه، والجبهة جبهته، بقدر ما توفر الجبهة لنفسها ذخائر ثمينة للمستقبل وتعبد طريق النجاح والظفر.

وغني عن القول أن الديمقراطية الداخلية مطلوبة بشكل ملح ليس في

مرحلة التأسيس وتجميع أوسع الطاقات الوطنية الديمقراطية وحسب، بل أيضا وبشكل لايقل إلحاحا وحيوية، في السير اليومي العادي للجبهة وفي طريقة تصريف المواقف الجماعية، وصياغة المبادرات النضالية والتفاعل والأخذ والعطاء بين القرارات السياسية وشعاراتها المركزية من جهة، والساحة النضالية والمد الجماهيري الديمقراطي العام والنضال الوحدوي في القاعدة من جهة ثانية.

إن التقيد الدائم بمقاييس وضوابط الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات والمبادرات التطبيقية بناء على البرنامج الجماعي المتفق عليه والحرص المستمر على التكامل والتجاوب بينها وبين النضال الجماهيري في القاعدة، واستثمار نتائج ومكتسبات النضال الديمقراطي في مختلف الواجهات لدفقها في بوثقة التغيير الديمقراطي الشامل كما أسلفنا، إن تطبيق الديمقراطية الداخلية بهذا الشكل، من القمة الى القاعدة، ليشكل الضمانة والشرط الذي لابد منه لبقاء الجبهة حية قائمة دائمة الفعل والحركة نحو أهدافها المرسومة.

وهذا يتطلب فيما يتطلبه أن تكون قيادة الجبهة قيادة جماعية ترتقي تدريجيا الى مستوى عال من المسؤولية والنضج والحنكة والقدرة على رفع مصلحة الجماهير فوق المصالح الذاتية والإبتعاد كلية عن الأفكار الانقلابية والطمع في السلطة من أجل السلطة (وإن كان ثمن ذلك إجهاض المد الديمقراطي الشعبي...). كما أن مبادىء الديمقراطية الداخلية والعمل الجبهوي المتكامل قاعديا وقياديا، سياسيا وجماهيريا، تقتضي احترام السير الذاتي لكل طرف من أطراف الجبهة وعدم التدخل في شؤونه الداخلية المحضة، وإعطاء عناية خاصة في هذا الباب للمنظمات الجماهيرية المناضلة في كل واجهة على حدة، واحترام مبادىء سيرها الداخلي (من استقلالية وجماهيرية وتقدمية وديمقراطية داخلية) والتخلي عن أساليب الاحتواء والهيمنة والتسلط. وهذا موضوع يكتسي أهمية بالغة، وعلى طريقة معالجته ترتكز حظوظ النجاح أو

الفشل في العمل الوطني الديمقراطي الجاد والمسؤول، ذلك أن المكتسبات الديمقراطية لا يمكنها في نهاية المطاف، إلا أن تنتزع في الميدان الجماهيري، وعبر النضال الديمقراطي في مختلف الواجهات النقابية والحقوقية والاجتماعية والثقافية.. وهي الميادين التي تتصدر فيها المنظمات الجماهيرية المكانة الأساسية الأولى.

وخلاصة القول، إن احترام الديمقراطية الداخلية بمعناها التقدمي الكامل، في مرحلة التحضير والتأسيس كما في مرحلة الفعل والسير النضالي، وبمعنى استقلالية الأطراف المكونة في سيرها الخاص ووحدة عملها على أساس البرنامج الجبهوي المشترك، واحترام السير التنظيمي السليم للمنظمات الجماهيرية بشكل خاص، وتوفير الترابط والتكامل والدعم المتبادل بين قرارات الجبهة ومواقفها من جهة، والفعل النضالي الجماهيري من جهة ثانية، إن الديمقراطية الداخلية بهذه الأبعاد الشاملة شرط أساسي وضمانة لا محيد عنها لقيام الجبهة وسيرها على درب النضال الديمقراطي الحقيقي. وبالمقابل، فإن الإخلال بها أو بأي بند من بنودها يؤدي حتما الى الفشل والجمود والانتكاس، ويلحق الضرر بوحدة الصف الديمقراطي أكثر مما يخدمه..

******

لقد أكدنا من خلال ما سبق على ثوابت أربعة أساسية في مسألة الجبهة : الخط الفاصل، والتحالف المبدئي، والبرنامج، والديمقراطية الداخلية. وهذه ليست مجرد تصورات أو متمنيات ورغبات، بل إنها أسس مبدئية وثوابت لامحيد عنها ولا تخلي عنها، إذ بدونها يصبح الحديث عن التكتل أو العمل الجبهوي من باب العبث والمناورات الفاسدة.

طرحنا هذه الثوابت الأربعة بعد استحضارنا ثلاث محددات منهجية : الاستراتيجي والمرحلي وعلاقتهما، مفهوم التغيير الديمقراطي الشامل، مفهوم النضال الديمقراطي، وذلك من أجل حصر موضوعنا وتوضيح أسس معالجتنا لمسألة الجبهة.

بقي لنا أن نطرح جملة من الأسئلة المتعلقة بالوضع الراهن في بلادنا وبالقضايا الآنية والملحة المتعلقة بقيام جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية : هل تتوفر الشروط العملية لذلك ؟ هل توجد المحددات والثوابت الضرورية ؟ هل هناك قواسم مشتركة موضوعية في برامج القوى الوطنية الديمقراطية وإمكانية صياغة برنامج جبهوي مشترك ؟ ما هي اقتراحاتنا في البرامج ؟ ومن هي الأطراف المعنية يا ترى ؟ وما هي الطريقة التي نقترحها في بناء الجبهة ؟

كيف نبني الجبهة في الظروف الحالية ؟

تعرضنا - فيما سبق - للمحددات المنهجية والثوابت المبدئية التي يجب أن تقوم عليها الجبهة المنشودة. وسنتعرض فيما يلي الى وجهة نظرنا في الظروف المحيطة بمسألة الجبهة حاليا، وفي طريقة بناء جبهة وطنية ديمقراطية فعلية. ولن يفوتنا أن نؤكد على أن عملية البناء هذه تطرح نفسها بمثابة صيرورة نضالية ومسلسل تاريخي يتم عبر النضال المستميت على أساس المحددات والثوابت المبدئية التي ذكرنا. فالعمل على إحداث وقيام الجبهة على هذه الأسس يعد نضالا وكفاحا في حد ذاته، نضال يستهدف توفير مجمل الشروط الموضوعية والذاتية لتجميع كافة القوى الوطنية الديمقراطية ولحم وتوحيد طاقاتها لتصب كلها في بوثقة النضال الديمقراطي.

ومن الواضح أن التوصل الى بناء جبهة على هذا النحو يشكل مكسبا في حد ذاته، ومحطة أساسية على طريق التغيير الشامل وتحقيق السيادة الشعبية والديمقراطية كهدف نؤمن به إيمانا راسخا. وإذا كنا في حزب الطليعة قد أولينا ولا زلنا نولي عناية وأهمية بالغتين لمسألة بناء الحزب، حزب الشغيلة التقدمي الثوري، كضرورة تاريخية لامناص منها، قدم مناضلونا ما لا يحصى من التضحيات في سبيلها، فإن مسألة الجبهة لاتقل بالنسبة إلينا أهمية، إيمانا منا بأن مسألة التغيير الديمقراطي لاتهم الحزب لوحده، ولا الطبقة العاملة لوحدها، بل تهم كل الأطراف الوطنية الديمقراطية وكل الطبقات والشرائح الشعبية بدون استثناء، التي لها مصلحة ماسة في هذا التغيير.

فنحن لانطلق شعار الجبهة هكذا بشكل معلق في الهواء، بل نوليه الأهمية اللائقة به، انطلاقا من قناعتنا بالترابط الجدلي بين مهمة بناء الحزب من جهة، ومن جهة ثانية مهمة بناء الجبهة الديمقراطية العريضة التي تستحق أيضا النضال والعطاء والتضحية من أجل إنجاحها.

وانسجاما مع مبادئنا وثوابث عملنا ، فإن تصورنا للطريقة العملية لبناء الجبهة لايمكن إلا أن ينبني على الثوابت الأربعة التي حددناها سابقا : مبدأ الخط الفاصل، والتحالف المبدئي، والبرنامج ، والديمقراطية الداخلية. وبالتالي فإن وجهة نظرنا في بناء الجبهة في الشروط الحالية لايمكنها أن تكون إلا عبارة عن تطبيق واقعي لتلك الثوابت وامتحان عملي لها في ضوء الممارسة والمعطيات السياسية الملموسة للوضعية الراهنة.

مبدأ الخط الفاصل ، والمعوقات الظرفية في وجه قيام الجبهة

لقد بات من المعروف والمسلم به أن قيادات بعض الاحزاب الوطنية الديمقراطية قد انخرطت في " الإجماع الوطني " و " مسلسل التحرير والديمقراطية " جنبا الى جنب مع الحكم ، وأقبلت على تزكية سياساته في مجالات حيوية مثل مجالي السيادة الوطنية والسيادة الشعبية، بل وأصبحت طرفا عضويا في تلك السياسات، وذلك في إطار تحالف مصلحي انطلق بشكل مضطرد منذ سنة 1975، ليجمع بين الطبقة السائدة من جهة وتلك القيادات الممثلة لشرائح نخبوية من البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة والتقنوقراطية من جهة ثانية. وهذا التحالف المصلحي غطى ويغطي كل المجالات المادية والمعنوية والسياسية كما تجلى مؤخرا من خلال " الحملة الإنتخابية " ، حيث أقبلت تلك القيادات من جديد، على تجميد المد والمطالب النضالية الجماهيرية تعسفا، وتراجعت دفعة واحدة عن المطالب الدستورية والديمقراطية الأساسية، مقابل المشاركة والمساهمة في مهزلة تزييف إرادة الشعب وتشويه الديمقراطية. وهذه معطاة موضوعية قائمة ضمن معطيات الساحة السياسية المغربية، ألا وهي أن قيادات حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل وحزب التقدم.. اقحمت وتقحم أحزابها في المساومة مع الطبقة السائدة في إطار " الجبهة الداخلية " و " الإجماع

الوطني " الذي اعتبره البعض " درجة أعلى " من الجبهة الوطنية لأنه يوفر الإجماع وليس التحالف فقط، ويوحد ليس الطبقات الشعبية لوحدها، بل كافة الطبقات بما في ذلك الطبقة السائدة !.. وهذا بطبيعة الحال تضليل وبهتان : فأي وحدة تلك وأي إجماع هذا الذي يجمع بين الظالم والمظلوم، بين المستغل والمستغل، بين الاستبدادي والديمقراطي، بين الوطني والعميل وبين مناضلي الشعب المغربي العضويين ودعاة التبعية والخنوع للأجنبي..

وبالتالي فإن " الاجماع الوطني " بصيغته المحدثة صيغة " التراضي " واقتسام المناصب في ظل وضع لاديمقراطي من أساسه ، مغالطة تاريخية ما بعدها مغالطة " وكذبة نهاية القرن العشرين " فعلا..

وعلاوة على الأضرار التي ألحقتها هذه المغالطة ومثيلاتها بالنضال الديمقراطي الجماهيري عامة، بسبب التعتيم والمغالطة والضبابية والغشاوة التي خلقتها وتحاول إدامتها في وجه كفاح شعبنا من أجل التحرر من جلاديه وبناء ديمقراطيته، فإنها تتعارض بشكل سافر مع مبدأ " الخط الفاصل " الذي طرحناه في الحلقة السابقة وفصلنا حيثياته بما فيه الكفاية، واعتبرناه الشرط الأول من ضمن الشروط والمبادىء الضرورية لقيام جبهة ديمقراطية فعلية.

وإننا في حزب الطليعة لم نكف عن التصدي لهذه المغالطة ومحاربتها فكريا وسياسيا منذ ما يقارب عقدين من الزمن مع ما كلفنا ذلك من تضحيات وسجون ومنافي، لأن عدم السكوت على هذه المغالطة التاريخية بتعريتها وفضحها بحزم وصراحة وفي واضحة النهار، جزء لايتجزء من النضال الديمقراطي ضد الطبقة السائدة نفسها من أجل عزلها وفك الترابطات المباشرة وغير المباشرة بينها وبين تنظيمات الجماهير الشعبية، وإحداث الفرز والوضوح الضروريين في الساحة السياسية، وذلك بإصرار وموضوعية وثبات، وبدون تعصب أو تشنج ولا مجاملة في نفس الوقت.. حتى تنجلي الغشاوة و " يتبين الخيط الابيض من الخيط الأسود" ويصطف أعداء الديمقراطية وحلفاؤهم في جانب، وأصدقاؤها وخدامها في الجانب المقابل.

ولما رفعنا شعار بناء جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية سنة 1989، فإننا لم نعتبر أن مهمة النضال ضد التعاقد المصلحي بين قيادات الاحزاب الوطنية والطبقة السائدة قد انتهت وانقضى أمرها، وأنه قد حل وقت " التصالح" والتحالف الغامض بدون فرز العدو من الصديق.. على العكس من ذلك ، فإن تلك المهمة لاتزال قائمة، بل ازدادت حدة وضرورة في نفس الوقت. وهي، كما أسلفنا ، مهمة نضالية كفاحية وواجب يحاسب عليه التقدميون : واجب الجهر بالحقيقة والوقوف بكل قوة في وجه التعتيم والتضليل على الشعب المغربي.

ولمزيد من التوضيح، فإن الجبهة التي نناضل من أجل قيامها وفق مبادىء العمل الديمقراطي الوحدوي الثابتة، هي بكل بساطة بديل ديمقراطي ملموس وواقعي للإجماع المزعوم و " للتساكن والتمازج والتراضي" على حساب مصالح شعبنا. ومن تم ، فإن النضال من أجل إحداث الفرز وتحقيق الخط الفاصل الواضح والبين مع أعداء الديمقراطية، هو جزء من النضال والعمل من أجل توفير شروط وثوابت الجبهة، ولا تناقض بتاتا بين النداء لقيام جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية، والجدل الديمقراطي والنقد الصريح الموجه لمن يشارك في مسلسل تزوير الديمقراطية والطعن في سيادة الشعب وتشبيث وتطبيع الديمقراطية الشكلية، غطاء للعسف والاستبداد والمخزنية العتيقة.

وهذا الذي يجب أن يقدره بعض الإخوان الذين يؤاخذون علينا " التشهير " بالاحزاب الوطنية أو التعصب الحزبي والذاتية.. فالتعصب الحزبي والإنغلاق على الذات والتطرف اليساري والمزايدة والنقد العقيم شيء ـ وحزبنا برىء من كل هذا ـ والتشبث الذي لايلين بالثوابت والمبادىء الديمقراطية الاساسية شيء آخر. إذ بدون تلك المبادىء يصبح العمل السياسي عبارة عن عبث وميوعة واستهتار بالناس. وهي أساليب حربتها جماهيرنا وألفتها ومقتتها.. فليعلم خصومنا ، وليطمئن أصدقاؤنا على أن حزب الطليعة حزب منفتح على الدوام، وهو الذي أعلن جهارا أنه لايملك الحقيقة لوحده، وفتح صدره ولازال لكل المناضلين المخلصين للمساهمة في بناء الحزب الثوري، وهو الحزب المستعد كامل

الإستعداد للتعاون والتعامل والتنسيق مع أية قوة أو مجموعة ديمقراطية تمثيلية ، بشكل ثنائي أو جماعي، على أساس الوضوح والثوابت الديمقراطية. فنحن أصحاب مبادىء، ولن ندوسها أو نساوم بها أو نتخلى عنها لفائدة أية مصلحة ذاتية مهما كانت . ونحن أيضا أصحاب التفتح والتنزه عن الذات وتقديم المصلحة الجماعية، مصلحة شعبنا ، فوق أي اعتبار.

ومع تسجيل هذه الملاحظات والتوضيحات ، نعود لنطرح أن مسألة التحالف السياسي القائم حاليا بين قيادات الأحزاب الوطنية والطبقة السائدة يشكل فعلا معوقا موضوعيا في وجه قيام الجبهة على أساس مبدأ الخط الفاصل الذي لامحيد عنه. ونحن على يقين أن هذا الخط سيعرف مزيدا من التوضيح عبر دينامية الفرز الخاصة التي تشهدها داخليا تلك الأحزاب نفسها ، والدينامية العامة التي تعرفها الساحة السياسية والجماهيرية بشكل واسع. هذه الدينامية وما يرافقها من تراكم في التجارب والخبرات ، وتجلي في الحقائق والمعطيات، تدفع باستمرار نحو مزيد من الفرز والتوضيح في الساحة السياسية ، التي ستعرف لامحالة تطورات وتحولات جديدة في اتجاه مزيد من التطابق بين التعابير السياسية كأحزاب ومنظمات من جهة، والقوى الاجتماعية التي تمثلها حقيقة من جهة ثانية. كما أننا لانستثني بروز قوى سياسية جديدة أو إعادة تشكل تلك الموجودة بشكل جديد، مما سيغير المعطيات العملية الظرفية لمسألة الجبهة.

يبقى مع هذا كله أن إشكالية انخراط القيادات الوطنية في التحالف مع الطبقة السائدة ليست من مسؤوليتنا، ولا حل سحري بيدنا تجاهها غير الجدل الديمقراطي السليم، والعمل السياسي الصريح حتى يختار كل مناضل أو تيار أو مجموعة موقعه عن معرفة وقناعة واستحقاق.

ومن الناحية السياسية الصرفة، فإن السؤال لايطرح علينا كحزب، بل يطرح على تلك القيادات وأحزابها تحديدا : **فهل تريد الاستمرار في المساومة مع الحكم و " التراضي" معه والاندماج في مواقعه وخندقه وخدمة مخططاته، أم تغير موقعها**

وممارستها النفعية، وتختار الالتحاق بخندق النضال الديمقراطي الفعلي ووضع رجليها معا داخله، وليس رجل هنا ورجل هناك ؟ .. هذا هو السؤال المطروح على تلك الأحزاب، وعلى قواعدها بشكل خاص. فهل ترضى هذه الأخيرة بالمساومة وتزكية لعبة " المسلسل" والديمقراطية المزورة الى الأبد، وبالرغم من كل مراحل التجريب والاختبار وتجلي النتائج والحقائق؟ أم تختار بشكل جدي ومسؤول ، ومنسجم طرحا وممارسة ، وضع حد لهذه المهزلة وللعمالة الطبقية، وتقبل فعلا على حفظ تنظيمات الجماهير من تأثير وهيمنة أعدائها الطبقيين؟

وعلى الذين يسائلوننا : والحالة هذه، فمع من ستقومون ببناء هذه الجبهة المنشودة؟ نرد بكل بساطة : مع كل طرف تمثيلي يقبل بمبادئها، ويلتزم ببرنامجها النضالي، وذلك بدون استثناء وبدون إقصاء لأي أحد، ومع كل من حدد موقعه واختار خندقه المبدئي، خندق النضال الجدي من أجل إرساء أسس الديمقراطية المفقودة في بلادنا. فنحن بسطنا يدنا وفتحنا صدرنا وأقبلنا على "مهاجمة" كل القوى الديمقراطية بالنقاش الديمقراطي من أجل الوحدة، فهل من مجيب؟.

مسألة البرنامج

إن البرنامج الجبهوي كما أسلفنا ، لابد أن يتبلور من خلال مشاورات ومساهمات واسعة لكي يكون معبرا عن مطامح الجميع ويصبح فعلا برنامجا جماعيا يتبناه كل المعنيين . وللتأكيد، فإن الأمر يتعلق هنا ببرنامج للنضال من أجل إرساء أسس الديمقراطية في بلادنا ، وليس ببرنامج حكومي يتضمن التصورات المستقبلية لبناء مجتمع الغد في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وغالبا ما حدث ويحدث في تجربتنا الوطنية الخلط المقصود او غير المتعمد ما بين البرنامج والخطة النضالية من جهة والبرنامج من جهة ثانية . سنقتصر

إذن على البرنامج النضالي بالرغم من أهمية البرنامج الحكومي .... - والذي نراه مشتملا على شطرين: شطر " المقاومة السلبية" للوضع اللاديمقراطي القائم ، وشطر البديل الديمقراطي وشعاراته السليمة والمناسبة للمرحلة.

المقاومة السلبية ، شروط أدنى لامعيد عنها

وهذا الشطر " السلبي " من البرنامج لانطرحه من زاوية الرفض من اجل الرفض، أو من باب الترف الزائد، بل لأنه يشكل ضرورة نضالية حياتية لا غنى عنها، ضرورة تكتيل الطاقات لوضع حد لتزوير وتزييف الإرادة الشعبية عن طريق المسلسلات الانتخابية في ظل الديمقراطية الشكلية "المخزنية " كجزء لايتجزأ من النضال الديمقراطي، باعتباره مدخلا لابد منه نحو البديل الديمقراطي المنشود.

وفي هذا الباب، فإننا لانتادي بالرفض المطلق والمسبق - أي العدمي - لأي تجربة انتخابية. وبروح وحدوية بناءة، نتجنب تماما إحراج أي أحد، فنحن لانطلب المستحيل، ولا نتوجه نحو الطروحات الاقصى ولا نرغب في تعميق التمايزات والخلافات، بل نركز فقط على القواسم المشتركة في برامج وأهداف جميع القوى التي تعتبر نفسها وطنية ديمقراطية، ومن تم نطرح قضايا وشروطا غاية في البساطة ، لانرى إمكانية تجاوزها والتخلي عنها وتخطيها للمشاركة في أية عملية انتخابية، بدون التخلي عن الثوابت والمبادىء الديمقراطية الاساسية، وهذه الشروط نوجزها في ثلاث نقاط لا أكثر :

1 - إلغاء القوانين الموروثة عن عهد الاستعمار والتي لازالت سارية المفعول، ومعها إلغاء القوانين التي تتعارض بشكل جوهري مع حقوق الإنسان.

2 - إصدار قانون يلغي رسميا جميع المتابعات لأسباب سياسية أو نقابية، وينص تشريعيا على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين

مدنيين وعسكريين، وكشف الحقيقة عن مصير المخطوفين، وحرية التنقل للمنفيين وتسوية أوضاع الموقوفين عن عملهم لأسباب سياسية أو نقابية.

3 - احترام حقوق الإنسان بمضمونها " المتعارف عليه " وبخاصة حق وحرية التعبير والصحافة والتنظيم (ونلح على هذه الحقوق السياسية لأن لها علاقة مباشرة بمسألة الانتخابات والديمقراطية) وتوفير ضمانات وطنية جدية للحيلولة دون التزوير وضمان نزاهة وسلامة الانتخابات.

وهذه الشروط نعتبرها من جهتنا ، شروط مسبقة لاتنازل عنها، ولا مشاركة في أي مسلسل ديمقراطي بدونها. فكيف يعقل أن نسمح لأنفسنا بالمساهمة في تزكية ديمقراطية شكلية والمواطنون الأبرياء عمالا وطلابا وفلاحين ومثقفين يتابعون ويحاكمون ويعذبون يوميا ويرمى بهم في غياهب السجون وتقطع أرزاقهم ويحطم مستقبلهم ومستقبل أطفالهم وأسرهم.. كل ذلك بمقتضى قوانين سنها الاستعمار لاغتصاب بلادنا واستعباد وقهر أهلها ؟ وكيف نرضى ونقبل باقتسام المناصب و " الكوطات " في مؤسسات مزورة، والسجون في مختلف أنحاء البلاد تكتظ بمئات الوطنيين والديمقراطيين الذين لاذنب لهم سوى النضال من أجل الديمقراطية تحديدا ؟ وكيف ندخل حملة انتخابية ونقبل بالمشاركة والصحافة الوطنية تمنع وتحجز وتتابع وتحاكم ، والمناضلون بل وحتى العناصر القيادية (كما حدث للمناضل نوبير الاموي) يعتقلون ويرمى بهم في السجون لمجرد التعبير عن آرائهم ؟ وكيف تقبل أحزابهم باقتسام الغنائم على ظهرهم ؟..

والحقيقة أن الشروط الثلاثة التي ذكرنا، حاضرة وموجودة نصيا في برامج كل القوى الديمقراطية في بلادنا ، أحزابا وتيارات ونقابات ومنظمات وجمعيات تقدمية بدون استثناء، ونحن لم نكتشفها ولم نخترعها من عدم، بل استوحيناها من برنامجنا المرحلي وبرامج كل القوى الديمقراطية، ومن الواقع العيني الملموس باعتبارها تشكل مضمون التكتيك المعقول والمناسب للرد (في إطار الصراع الديمقراطي) على تكتيك الحكم الرامي الى تطبيع الإستبداد المخزني باسم الديمقراطية والى

بسط هيمنته على النخب الوطنية وجرها الى تزكية تكتيكه التضليلي هذا حتى يكتسب شيئا من المصداقية وكثيرا من الفعالية...

وإذا كانت هذه الشروط تشكل قاسما مشتركا في برامج كل القوى الديمقراطية كما أسلفنا، فإن الفرق بيننا وبين البعض منها هو أنها لاتتعامل مع تلك الشروط كشروط مبدئية مسبقة، وكتعهدات قطعتها على نفسها أمام قواعدها والجماهير عامة، بل إنها تتخطى تلك الشروط والمطالب، و " تضعها في جيبها " كلما لاحت في الأفق حملة انتخابية، وتقبل بالمشاركة في المؤسسات المزورة ليس لسنة أو سنتين من أجل " فضحها ومقاومتها من الداخل " كما يقولون، بل على مدى سنين طويلة وبشكل دائم، مهللة ومنددة بالتزوير ومشاركة في نفس الوقت في نتائجه وغنائمه، الى درجة أنها اقتسمت مع الحكم ذلك الرقم القياسي البئيس الذي حطمه " البرلمان " الحالي كأطول وأقدم برلمان مزور على وجه الأرض !..

وليلاحظ معنا القارىء ملاحظتين : أولاهما أن المطالب والشروط المسبقة التي طرحناها من باب " المقاومة السلبية " ليست سلبية بمعنى الرفض والجمود والسكون ، بل إنها تحمل ضمنيا وجدليا نقيضها الإيجابي الفاعل في اتجاه بلورة البديل. ذلك أن تحقيق تلك المطالب الثلاثة لمن شأنه أن يشكل في حد ذاته مكسبا ديمقراطيا هاما، ويدشن دينامية جديدة تفتح الباب لمسلسل ديمقراطي حقيقي، وتشكل محطة أولية لبداية المشوار نحو التغيير الديمقراطي الشامل. والملاحظة الثانية، هي أن تلك الشروط والمطالب ليست مستعصية أو مستحيلة المنال قياسا بموازين القوى الراهنة وبالمعطيات الملموسة التي يفرزها المد الجماهيري المطلبي العام من جهة، وأوضاع الحكم وأزمة سياسته اللاديمقراطية واللاشعبية من جهة ثانية.. شريطة أن تتوفر الإرادة والعزيمة السياسيتين لذلك بطبيعة الحال..

فلنتصور لحظة واحدة أهمية وإيجابية الأوضاع التي كان من الممكن أن يخلقها التشبث بالشروط الثلاثة المذكورة، ولنتصور أن بقية الاحزاب قد أجمعت مع حزبنا على عدم المشاركة في الانتخابات الاخيرة بدون

تحقيق تلك الشروط ! ولنفترض أن المنظمات النقابية والحقوقية وكل القوى الحية المناضلة وقفت نفس الموقف ، وهذا احتمال أقرب منه الى الصحة والواقع من التخمين والافتراض.. ولنتصور أن جميع هذه القوى الديمقراطية، أحزابا ونقابات ومنظمات وجمعيات قد وقفت صفا واحدا والتزمت نظريا وعمليا بتلك الشروط الأدنى بشكل مبدئي لامحيد عنه.. إذاك لن يصبح لدى الحكم سوى خيارين : فإما الرضوخ للشروط والمطالب المذكورة، فتتحول تلك الشروط " السلبية " الى مكاسب ديمقراطية تفتح الطريق أمام مطالب أخرى أعمق وأوسع على طريق التغيير الديمقراطي الشامل. وإما أن ينظم الحكم انتخاباته لوحده ومع صنائعه المبتذلة، فيظهر أمام الرأي العام الداخلي والخارجي بمظهره ووجهه الحقيقيين ، ويكشف أمام الملأ عن طبيعته المخزنية المتسترة وراء شكليات وفتات الديمقراطية الغربية. وهذا أيضا مكسب هائل في حد ذاته بما يحققه من توضيح وتبسيط في الساحة السياسية، ويوفره من آفاق لوحدة الصف الديمقراطي وإعادة انطلاق نضاله على أسس جدية مسؤولة متينة، في تجاوب والتحام مع المواطنين والجماهير الشعبية التي فطنت وأدركت خبايا " التزوير الديمقراطي " منذ زمن غير قصير، وأقبلت تلقائيا على مقاطعته ومقاومته سلبيا بشكل واسع.

وبالمقابل، علينا أيضا أن نتأمل قليلا نتائج المشاركة الاخيرة في الانتخابات بدون قيد ولا شرط : فليست هناك من نتائج سوى هذا الدعم السياسي التاريخي الهائل الذي قدمته قيادات الأحزاب الديمقراطية مرة أخرى للحكم ولفائدة تزكية المؤسسات المزورة، ضدا على رأي قواعدها وحتى هيئاتها المركزية الوطنية في أغلب الحالات.. فكانت تلك القيادات بمثابة من يسبح ضد التيار ويعاكس المد النضالي الجماهيري الديمقراطي ويوفر الشروط لإجهاضه وتوظيفه " لغاية في نفس يعقوب "...

ونحن لانسعى هنا، في معرض معالجتنا لمسألة الجبهة والعمل الوحدوي الى التركيز على السلبيات أو تعميقها؛ وسنترك للتاريخ وللأجيال القادمة صلاحية محاكمة كل طرف على موقفه التاريخي هذا...

البديل الديمقراطي

بعد أن تعرضنا لشطر " المقاومة السلبية " ، نذكر بأن التغيير الديمقراطي المنشود يجب أن يشمل المستويين : مستوى التغيير الشامل في البنية الفوقية في اتجاه توفير أسس الديمقراطية من جهة، ومستوى التغيير في البنية التحتية لتحقيق التوافق والانسجام مع التغيير الأول، من جهة ثانية. ومن تم نطرح الخطوط العريضة لشطر البديل الديمقراطي في البرنامج النضالي للجبهة بشكل قابل للحوار والنقاش بطبيعة الحال، وملتزم في نفس الوقت بالثوابت والمبادىء التي ذكرنا.

وبدون الإطالة في التحليل والاعتبارات والحيثيات ، نرى من الضروري أن ينص البرنامج النضالي للجبهة على تغيير الدستور الحالي تغييرا شاملا في اتجاه التنصيص القانوني على الأسس الديمقراطية الآتية :

- الإقرار بالسيادة الكاملة للشعب المغربي، منه ينبثق الحكم وكافة السلطات، وإليه تعود صلاحيات مراقبة ممارسة تلك السلطات وإخضاعها لإرادته. والسيادة الشعبية هنا مطروحة بمفهومها الكامل " المتعارف عليه"..

- احترام حقوق الإنسان بمضمونها الشامل الإنساني الكوني، لكن أيضا بتطبيقها الفعلي والكامل كحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

- الفصل الفعلي والتطبيقي مابين السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحقيق استقلالية القضاء ونزاهته بشكل خاص.

- التنصيص على دولة الحق والقانون الذي يعلو ولا يعلى عليه، وعلى حقوق المواطنة كاملة غير منقوصة.

- التعددية السياسية والمنافسة الفكرية والسياسية الحرة والنزيهة، والتعددية الثقافية ضمن ثقافة وطنية متعددة المكونات، وفي إطار وحدة الشعب المغربي التاريخية الراسخة المقدسة.

- إقامة مؤسسات تمثيلية فعلية تعكس إرادة واختيارات المواطنين عبر

انتخابات حرة نزيهة، مؤسسات تتمتع بالسلطات الواسعة في مراقبة الجهاز التنفيذي والحرص على تطبيق التوجهات والخيارات والسياسات المنبثقة عن الاقتراع الشعبي .

وإذا كانت هذه بعض الأسس الديمقراطية التي من اللازم أن ينص عليها الدستور كقانون أسمى للبلاد، فإن التغيير الشامل والجذري للدستور الراهن يقتضي فعلا مراجعة شاملة عميقة، لانرى ضرورة الخوض في تفاصيلها هنا. وكما أكد حزب الطليعة في غير ما مناسبة، فإن هذا التغيير لايمكنه أن يكون من صنع حزب أو طرف معين، ولا حتى من صنع الجبهة نفسها، بل يجب أن يتم عبر إطار يضم ممثلين حقيقيين للشعب المغربي، منتخبين بشكل مباشر من طرفه، وذلك قبل أن يعرض للإستفتاء العام والمباشر أيضا. ومن وجهة نظر حزبنا (ومعه منظمات وتيارات أخرى) فإن الصيغة الملائمة لذلك هي المجلس التأسيسي الذي يضم نواب الشعب المنتخبين، كمطلب للشعب المغربي منذ مطلع الاستقلال، وكصيغة أقبلت عليها الشعوب عبر العالم في مراحل أساسية من مراحل تحررها وتقدمها.

وقد يجتهد البعض في استبدال شعار " المجلس التأسيسي" بالبحث عن تسميات وشعارات أخرى إما خوفا من رفع الشعار بصراحة، أو سعيا وراء إفراغه من مضمونه، أو لغاية التمايز من أجل التمايز.. ونحن إذ نتشبث ب " المجلس التأسيسي " كشعار ومطلب وهدف، فلأن له مضمونه الإنساني النظري التاريخي من جهة، ولأنه ترسخ لدى شعبنا كمطلب منذ بداية الاستقلال. فلماذا البحث عن تسميات أخرى تبث البلبلة والغموض، عوض تثبيت المطلب القائم والراسخ شعبيا ؟

وإذا كان التغيير الجذري والشامل للدستور عبر مجلس تأسيسي هو المدخل القانوني لفتح طريق الديمقراطية، فلا مناص لبرنامج الجبهة أن يشمل أيضا مسألة تحرير الاقتصاد الوطني من مظاهر التبعية المطلقة للدوائر الرأسمالية الأجنبية، وتحريره أيضا من المظاهر الاقطاعية في النشاط الاقتصادي من استبداد ورشوة ومحسوبية واستغلال للسلطة والنفوذ.. وفتح باب المنافسة الاقتصادية الحرة والمتكافئة والايجابية أمام

طاقاتنا الوطنية. ونحن لانطالب هنا بتطبيق برنامجنا الحزبي الخاص، ولا نطالب في إطار برنامج الجبهة الديمقراطية بقطع كل الصلات بالسوق الخارجية هكذا بشكل فجائي تعسفي، بل نسعى الى قطع دابر الهيمنة والتبعية التي تعمل على تفكيك اقتصادنا الوطني لصالح خدمة الرأسمال الأجنبي وحفنة من السماسرة المنتفعين والمتسلطين، وتثبيت التكافؤ والمساواة في المبادلات والمعاملات الخارجية.

وهذا البند في برنامج الجبهة (تحرير الإقتصاد الوطني) لابد أن ترافقه بنود اجتماعية تنص على احترام الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية بصفة عامة.

جدلية السياسي والجماهيري :
أهمية الجبهة الجماهيرية في الظرف الراهن

تعرضنا فيما سبق لوجهة نظرنا في صيرورة بناء الجبهة الوطنية للنضال من أجل الديمقراطية، وللخطوط العريضة للبرنامج السياسي المشترك السليم والمتجاوب مع موازين القوى التي تفرزها المرحلة. وإذ نقول " صيرورة البناء" فلأننا نؤمن بأن قيام جبهة من هذا القبيل يمر عبر النضال الديمقراطي لإزالة المعوقات والعراقيل التي تحول دون ذلك، ولأننا واعون تمام الوعي بأن الظروف الذاتية ونقول (الذاتية وليس الموضوعية) لم تكتمل كلها بعد لقيام الجبهة، كبديل معبر عن الكتلة الشعبية برمتها ومؤطر لنضالها في صراعها التناحري مع كتلة المستغلين (بالكسر). وهذا لايتناقض في شيء مع المناداة بالجبهة والنضال من أجلها، بل يزيد من أهمية وضرورة وحتمية هذا النضال.

وإذ تعرضنا للجبهة بمفهومها السياسي، كتكتل ووحدة بين مختلف الأحزاب والمنظمات والقوى على أساس برنامج سياسي مشترك، فإن هذا التحالف السياسي لامعنى له ولا فائدة ترجى منه إذا لم يرتبط جدليا بالنضال الجماهيري في القاعدة الذي يشكل الأساس ويكتسي أهمية

قصوى في هذه المرحلة، إذ هو الكفيل فعلا بإنضاج الظروف والدفع بصيرورة النضال من أجل بناء الجبهة، والتقليل من المعوقات التي تقوم في وجهها وصولا الى القضاء عليها. وحتى يكون البنيان متكاملا ومتماسكا فعلا، فلا مناص من أن يقوم على أسس وحدة النضال الجماهيري في الساحة ويرتفع عبر توحيد المطالب والشعارات الدنيا واختبارها في الممارسة الفعلية، ويرتقي نحو التفاهم والتكتل والوحدة الجبهوية السياسية، وحدة تنبع من القاعدة والدفاع عن القيم التقدمية لشعبنا وفتح آفاق تطور وتبلور ثقافتنا الوطنية بكل أبعادها ومكوناتها وإنماء الفكر التقدمي العقلاني الديمقراطي...

إن النضال اليومي الصبور في مختلف هذه الواجهات هو ما اصطلحنا عليه بالنضال الديمقراطي الأصيل، وأن تظافر الجهود النضالية الفعلية (وليس الكلامية) في مختلف هذه الواجهات، والبحث باستمرار عن صيغ وحدوية لتجاوز التشرذم والتقسيم الذي يخدم موضوعيا العدو الطبقي، والسعي الى إقامة مواثيق وطنية - على غرار الميثاق الوطني لحقوق الانسان - في مختلف القطاعات والميادين المطلبية الجماهيرية عمالية كانت أم فلاحية وطلابية وثقافية، وتجنيد كل الطاقات العملية لإدراج تلك المواثيق الى حيز الصراع والتطبيق.. إن تظافر الجهود بهذا المنحى وتكتيلها في نطاق واسع، لمن شأن مجمل تراكماته أن تؤسس لجبهة جماهيرية حقيقية، كعمود فقري لا غنى عنه في بناء الجبهة الديمقراطية بمفهومها المكتامل.

فحزبنا إذن، لايطرح التصورات المتوسطة والبعيدة المدى بالنسبة لمسألة الجبهة وحسب، بل ينادي جميع الأطراف لتطبيق الصيغ الوحدوية الممكنة اليوم، لإقامة جبهة جماهيرية نضالية عريضة. وهذا أمر ممكن في المدى القريب إذا ما توفرت الإرادات لذلك، وهو السبيل لإنضاج الظروف عبر محك الممارسة النضالية الجماهيرية الشفافة، وتقييم نتائجها إيجابا وسلبا، لقيام الجبهة الديمقراطية المتكاملة البنيان سياسيا وجماهيريا والكفيلة بقيادة كفاح الشعب المغربي نحو التغيير الديمقراطي الشامل الذي تنادي به وبإلحاح كل الظروف الموضوعية. هذا التغيير الذي سوف

تجد فيه كل الطبقات الشعبية مصلحتها المباشرة، وكذلك شرائح البورجوازية الوطنية وكل الضمائر الاستقلالية الحية، إن هي أدركت مصلحتها الحقيقية وانسجمت معها في القول والفعل.

وخلاصة القول، إن شعار الجبهة "الجماهيرية" هو شعار اليوم الكفيل بتعميق الممارسة النضالية الديمقراطية اليومية وتعبيد الطريق نحو قيام "جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية".

خاتمة

ان كل متتبع للوضع المغربي عن كتب، يسجل من ضمن ما يسجله، تنامي وترسيخ الوعي الفردي والجماعي بالحقوق والحريات الديمقراطية لدى قطاعات واسعة من شعبنا. كما يلاحظ من خلال الأحداث اليومية ان عهد الخوف والانزواء قد ولى وحل محله عهد النضال جهارا ضد الاستبداد ومن أجل الدفاع الفردي والجماعي عن الكرامة والحقوق السلبية . وهاهم المواطنون يعطون الدليل يوميا ، فرادى وجماعات، عن استخفافهم بالقمع والسجون والقضاء المسخر الذي يصدر في حقهم يوميا الأحكام القاسية الجائرة، وتشبتهم بالدفاع عن حقوقهم المشروعة. وهاهي النضالات الجماهيرية في مختلف القطاعات ترتقي إلى مزيد من النضج والمسؤولية والصيغ الوحدوية التنسيقية الفعالة...

ومجمل هذه الملاحظات يوضح لنا أن النضال الديمقراطي الأصيل "يشق طريقه بإصرار" في بلادنا، أان الظروف تتطلب أكثر من أي وقت مضى وبإلحاح متزايد، ابتداع الأساليب الكفيلة بلم الشتات والدفع بالظروف الذاتية لليسار المغربي خطوات ملموسة نحو العمل الوحدوي المبدئي الكفيل بتقوية صفه بشكل جماعي وتقوية كل فصيل من فصائله في نفس الوقت، حتى ينتقل الى موقع المبادرة والفعل الديمقراطي النضالي السليم. وإذ رفع حزبنا شعار بناء << جبهة وطنية للنضال من أجل الديمقراطية >> فإنه قد بسط يده وعبر عن استعداده للتعاون والعمل المشترك مع أي طرف ديمقراطي بشكل ثنائي أو جماعي وفق مبادىء وثوابت العمل الجبهوي ..وسيظل منفتحا ومستعدا لالتقاط أي صدى يرد عليه في هذا الاتجاه وأي تجاوب مبدئي جدي مع ندائه الصادق

والجدي أيضا...

ولن يفوتنا أن نذكر هنا أن إيماننا بالضرورة التاريخية لقيام جبهة ديمقراطية في بلادنا ما هو إلا جزء من قناعتنا بضرورة جبهة من نفس الطبيعة على الصعيد المغاربي والقومي ضمن انتمائنا الاممي لمعسكر التحرر والديمقراطية والتقدم ...

فهرس

- تقديم ——— 5
- ثلاث محددات منهجية : ——— 7
  1 ـ الاستراتيجي والمرحلي ——— 7
  2 ـ مفهوم التغيير الديمقراطي الشامل ——— 8
  3 ـ مفهوم النضال الديمقراطي ——— 9
- أربعة ثوابت لابد منها : ——— 12
  1 ـ التحالف الطبقي ومبدأ الخط الفاصل ——— 12
  2 ـ التحالف المبدئي ——— 13
  3 ـ البرنامج الديمقراطي ——— 15
  4 ـ الديمقراطية الداخلية ——— 17
- كيف نبني الجبهة في الظروف الحالية ؟ 22
  1 ـ مبدأ الخط الفاصل، والمعوقات الظرفية في وجه قيام الجبهة ——— 23
  2 ـ مسألة البرنامج ——— 27
  3 ـ المقاومة السلبية : شروط أدنى لامحيد عنها ——— 28
  4 ـ البديل الديمقراطي ——— 32
- جدلية السياسي والجماهيري : أهمية الجبهة الجماهيرية في الظرف الراهن ——— 34
- خاتمة ——— 37